المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٥

وقفة مع تقرير لجنة القاضي ميليس

بقلم: د. إبراهيم علي صالح
النائب الأول السابق لرئيس محكمة النقض ومجلس القضاء الأعلي

طالعنا بكل التقدير والتوقير مقتطفات من التقرير الذي وضعته لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة برئاسة القاضي الألماني ميليس.. وهو ولئن كان يصطبغ بالصبغة السياسية البحتة إلا أنه مما يطمئن الضمير العالمي أن يرأسها قاض.. لأنه لا يصدر عنه إلا ما يرتاح إليه ضميره ويطمئن له وجدانه.

ولما كان من أصول القضاء وفروضه وسننه أن يكون القضاء من قاض طبيعي وهو الذي يجري اختياره وفقا لضوابط ومنظور وقواعد صارمة حاصلها كما أنه ليس للمتهم في قضية ما أن يختار قاضيه فإنه ليس للسلطة محلية كانت أو إقليمية أو حتي دولية أن تفرض علي المتهم قاضيا تختاره بنفسها وحالتئذ تنقصه.. الحيدة.. والنزاهة.. والتجرد.

ولعل أول سؤال أطرحه عن هذا التقرير أنه من أصول القضاء المصري أن ترشيح قاض لأداء مهمة يتعين طرحه علي الجمعية العمومية للمحكمة ثم يعرض الأمر علي مجلس القضاء الأعلي.. ومن ثم فإنه إذا كان الاختيار قد تم وفقا لهذا الضابط إلا أن سؤالا آخر يطرح نفسه.. عن السبب في اتجاه الأبصار إلي قاض في محكمة ألمانية, وفي حين أن الأنظار كانت تقتضي من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتجه إما إلي محكمة العدل الدولية أو إلي المحكمة الجنائية الدولية لأنهما هما الأولي بالنظر والأقدر والأجدر أن يتجه إليهما البصر علما.. وعدلا.. وخبرة.. وقدرة واختصاصا.. واقتدار.

والتحقيق سواء كان قضائيا أو سياسيا أو حتي إداريا هو مجموعة الإجراءات التي تتغيا الوصول إلي الحقيقة, فهي ليست مجرد توثيق لما يقال من قائلها أمام المحقق والمناط في قوتها أن تكون وليدة.. للبحث.. للتقصي.. للتدقيق.. بمواجهة جميع الأطراف سواء كانوا شهودا للاثبات أو النفي وتحقيق دفاع المتهم تحقيقا شاملا كاملا لأن حق الدفاع يعلو علي حق الاتهام وعدم الالتزام بتحقيق الدفاع تتأذي منه العدالة ويؤذي ضمير المجتمع.

ولما كان التقرير الذي نشر علي الضمير العالمي عما توصلت إليه اللجنة حالة أن ما أجري حتي الآن ناقص.. منقوص.. مبتور.. بل ومسخ للحقائق.

ولعل ذلك يفسر بعضا أو بالأصح كثيرا من مفردات التقرير لأنها تتنافي.. تتأبي.. تتجافي مع الأعراف القضائية وأن مجرد الاستناد إليها يصم الحكم أو التقرير بالبطلان الذي ينحدر به إلي درجة الانعدام ومن بينها وعلي سبيل المثال وليس الحصر ما احتواه التقرير من مفرادات مثل أم من مسئولين تورطوا في اغتيال الحريري.. وفي حين أن الأعراف الجنائية لا تعرف اصطلاح تورطوا لأنه من البديهيات وأوليات نظرية المسئولية الجنائية أن الجاني إما أن يكون فاعلا أصليا أو شريكا بإحدي طرق الاشتراك بل أن الشخص لا يسأل حتي لو اتصل بعلمه الفعل الجنائي ولم يحاول منع ارتكابه.. ولما كان لفظ التورط في هذا المقام يرتب نتائج خطيرة, خاصة بالنسبة لمن يقف وراء الستار يتسقط أو يلتقط أي خيط للمسئولية حتي لو كان نسيجه من خيوط العنكبوت.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

هذا إلي أن هذا اللفظ العجيب والغريب قد طال واحدا من الكفاءات العربية المرموقة وهو وزير خارجية سوريا بل الأدهي والأمر أن التقرير ألقي شكوكا حول فخامة الرئيس اللبناني.

ولعله مما يثير العجب ويفجر الغضب بل ويعد افتئاتا علي قواعد المسئولية الجنائية ما

أورده التقرير بأن خيوطا كثيرة تشير إلي تورط مسئولي أمن سوريين ولفظ تشير لا تعرفه قواعد المسئولية الجنائية فلا تستتم أركانها ويكتمل بنيانها استنادا إلي مجرد الشكوك.. وفي حين أن المبادئ المجيدة للأحكام الجنائية تبني علي الجزم واليقين, وليس علي الظن والحدس والتخمين وأنه من الأوليات والبديهيات أن الأصل أن المتهم برئ حتي تثبت إدانته وأن الشك يفسر لمصلحة المتهم. هذا إلي أن ما حواه التقرير أنه لهذا يتعين علي سوريا الآن ايضاح جانب من الأسئلة التي واجهت المحققين ثم يصدر التقرير دون بيان ماهية هذه الأسئلة والتي لم يواجهها المحققون بالتدقيق والتحقيق وتسلم إلي الأمين العام للأمم المتحدة لتقديمه إلي مجلس الأمن, والذي قد يتخذ من تقرير اللجنة تكئه لاتخاذ إجراءات ضد الدولتين, مما كان يقتضي التريث.. التأمل.. التدقيق واستيفاء التحقيق ولا يحتمل هذه الهرولة.

هذا إلي أن التقرير أورد يوجد سبب محتمل يدعو للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريري ما كان يمكن أن يتخذ دون موافقة مسئولي أمن سوريين كبار وما كان يمكن أن يجري تدبيره دون تواطؤ نظرائهم في أجهزة الأمن اللبنانية.. وهذا الشق من التقرير يعد تحيفا وتحريفا وتجديفا بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان لأن تعبير سبب محتمل تلفظه العدالة وتبرأ منه الحقوق الطبيعية للإنسان لأن الأحكام الجنائية لا تبني علي الفروض المجردة والاحتمال لأن الدليل إذا خالطه الاحتمال سقطت صلاحيته في الاستدلال.. وينعطف هذا العوار علي ما ورد بالتقرير عن التوافق المزدوج بين مسئولي الأمن في الدولتين هو محض استنتاج لا سناد له أو ركاز أو عماد له من التحقيق.

ومن ثم فإن الزعم بأن هذا الحادث ما كان ليقع بدون توافق مسئولي الأمن في الدولتين مبناه ومؤداه ومغزاه الاحتمال وهو قفزة علي الواقع دون بصر أو بصيرة لا يعتد به في هذا السياق.

إن ما تطرق إليه التقرير في سياق فهم صورة الحادث بالقول.... نفذته جماعات ذات تنظيم واسع وموارد وقدرات كبيرة وأن الجريمة تم الإعداد لها علي مدي بضعة شهور.. فإن ذلك أيضا مبناه الفروض والاحتمالات لأنه من المعلومات العامة التي يعرفها الجميع أن عالمنا المعاصر يزخر بالتشكيلات العصابية والإرهابية التي تقترف ما يطلق عليه الجريمة المنظمة والجريمة عابرة القارات.

وتملك العصابات الإجرامية من الإمكانات والاتصالات والتخطيط ما قد يفوق قدرات بعض الدول ويتجلي ذلك في اغتيالات رؤساء الدول ومن بينها أمريكا مثل الرئيس جون كنيدي سنة1963, والرئيس المصري أنور السادات سنة1981.

أما عن الاتهام للسلطات السورية التي طالت واستطالت إلي فخامة الرئيس السوري, في حين أنه كانت تربطه بالشهيد رفيق الحريري أوثق روابط الصداقة, وكذلك الحديث عن محاولة تضليل التحقيقات وبخاصة الوزير فاروق الشرع واتهامه بالكذب في رسالة كان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قد وجهها للجنة الموقرة وهذه العبارة جاءت قولا مرسلا لأن التقرير لم يورد تلك المعلومات المضللة.. وهو محض زعم وادعاء ولا شأن له بغير السياسة الخارجية, وقد يكون مصدرها وزير الداخلية الذي أقدم علي الانتحار, وآثر أن ينهي حياته بيديه ويحمل في نعشه الأسباب والأسرار التي جعلته يقدم علي هذه النهاية المحزنة.

وينعطف هذا العوار علي التقرير بأن عملية اغتيال الحريري تم تنفيذها بواسطة سيارة نصف نقل انتقلت من سوريا إلي لبنان, وهي مملوءة بالمتفجرات قبل تفجيرها في موكب الحريري.. فإن الشق الأول منها عن توصيف السيارة, وما كانت تحمله في بطنها يدعو إلي الدهشة لأنها من المعلومات العادية والماديات التي لا تكذب التي أدركها الجميع فور حدوث الحادث فضلا عن الخبراء.. أما الزعم بأنها عبرت الحدود السورية إلي لبنان فهو محض قول بغير دليل أو دالة أو حتي مجرد قرينة فيكون عاريا.. عاطلا.. داحضا لا يعتد به في مقام المسئولية الجنائية ويااليت عالمنا المعاصر يعي الدرس المستفاد من حرب العراق, ومدي الدمار والضحايا من الأطراف, وأنها بنيت علي معلومات خاطئة ومغلوطة جرت الويلات علي العالم كله بعامة, وعلي المنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية